

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### 21 - كتاب: الرهن (1)

تعريفه: يُطْلَقُ الرَّهْنُ فِي اللَّغَةِ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِدَوَامِ، كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْحَبْسِ. فَمَنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ: نِعْمَةٌ رَاهِنَةٌ، أَي ثَابِتَةٌ وَدَائِمَةٌ. وَمَنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾<sup>(2)</sup>، أَي مَحْبُوسَةٌ بِكَسْبِهَا وَعَمَلِهَا. وَأَمَّا مَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ: فَقَدْ عَرَّفَهُ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ جَعَلَ عَيْنَ لَهَا قِيَمَةً مَالِيَّةً فِي نَظَرِ الشَّرْعِ وَثِيْقَةً بِدَيْنٍ<sup>(3)</sup>، بِحَيْثُ يُمْكِنُ أَخْذُ ذَلِكَ الدَّيْنِ، أَوْ أَخْذُ بَعْضِهِ مِنْ تِلْكَ الْعَيْنِ. فَإِذَا اسْتَدَانَ شَخْصٌ ذَيْنًا مِنْ شَخْصٍ آخَرَ وَجَعَلَ لَهُ فِي نَظَرِ ذَلِكَ الدَّيْنِ عَقَارًا أَوْ حَيْوَانًا مَحْبُوسًا تَحْتَ يَدِهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ دَيْنَهُ، كَانَ ذَلِكَ هُوَ الرَّهْنُ شَرْعًا. وَيُقَالُ لِمَالِكِ الْعَيْنِ الْمَدِينُ «رَاهِنٌ».

ولصاحب الدين الذي يأخذ العين ويحبسها تحت يده نظير دينه «مُرْتَهِنٌ». كما يقال للعين المرهونة نفسها «رَهْنٌ».

مشروعيته: الرهن جائز، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب، فلقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَوَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ مِنْ أَمْنَتِهِ وَلْيَسْئَلِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾<sup>(4)</sup>.

وأما السنة: فقد رهن النبي ﷺ ذرعه عند يهودي طلب منه سلف الشعير فقال: إنما يريد محمد أن يذهب بمالي. فقال النبي ﷺ: «كَذِبَ إِنِّي لِأَمِينٍ فِي الْأَرْضِ، أَمِينٍ فِي السَّمَاءِ، وَلَوْ أَتَمَمْتَنِي لِأَكْبَثُ، أَذْهَبُوا إِلَيْهِ بِذُرْعِي»<sup>(5)</sup>.

(1) مختصر الخرقى: ص 69، المغني: 215/4،  
المهذب: 305/1، الأم: 138/3، الوسيط: 3/  
459، روضة الطالبين: 38/4، بداية المبتدي: ص  
230، الهداية: 126/4، حاشية ابن عابدين: 6/  
477، التاج والإكليل: 2/5، المدونة الكبرى:  
296/14.  
(2) سورة المدثر، الآية: 38.  
(3) شيئاً مستوثقاً به وذلك لأن الدين أصبح بحبس هذه  
العين مُحْكَمًا لَا بَدَّ مِنْ سَدَائِهِ، أَوْ تَضْيِغٍ عَلَى  
المدِينِ الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةَ كُلِّهَا أَوْ بَعْضَهَا بِحَسَبِ ذَلِكَ  
الدَّيْنِ.  
(4) سورة البقرة، الآية: 283.  
(5) أخرجه النسائي في «السنن»: (الحديث: 6224).

(2) سورة المدثر، الآية: 38.

وروى البخاري<sup>(1)</sup> وغيره<sup>(2)</sup> عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «أشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً ورهنته ذرعه».

وقد أجمع العلماء على ذلك ولم يختلف في جوازه ولا مشروعيته أحد، وإن كانوا قد اختلفوا في مشروعيته في الحضر. فقال الجمهور: يشرع في الحضر، كما يشرع في السفر، لفعل الرسول ﷺ له وهو مقيم بالمدينة، وأما تقييده بالسفر في الآية فإنه خرّج مخرّج الغالب، فإن الرهن غالباً يكون في السفر.

وقال مجاهد والضحاك والظاهرية<sup>(3)</sup>: لا يشرع الرهن إلا في السفر استدلالاً بالآية، والحديث حجة عليهم.

شروط صحته: يشترط لصحة عقد الرهن الشروط الآتية:

أولاً: العقل.

ثانياً: البلوغ.

ثالثاً: أن تكون العين المرهونة<sup>(4)</sup> موجودة وقت العقد ولو كانت مشاعة.

رابعاً: أن يقبضها المرتهن أو وكيله. قال الشافعي: لم يجعل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض فإذا عدمت الصفة وجب أن يعدم الحكم. وقالت المالكية: يلزم الرهن بالعقد ويجبر الراهن على دفع الرهن ليحوّزه المرتهن، ومتى قبضه المرتهن فإن الراهن يملك الانتفاع به خلافاً للشافعي الذي قال بأن له حق الانتفاع ما لم يضر بالمرتهن.

انتفاع المرتهن بالرهن: عقد الرهن عقد يقصد به الاستيثاق وضمأن الدين، وليس المقصود منه الاستثمار والربح وما دام ذلك كذلك فإنه لا يحل للمرتهن أن ينتفع بالعين المرهونة ولو أذن له الراهن، لأنه قرض جرّ نفعاً وكل قرض جرّ نفعاً فهو ربا. وهذا في حالة ما إذا لم يكن الرهن دابة تُركب أو بهيمة تُحلب. فإن كان دابة أو بهيمة فله أن ينتفع بها نظير النّفقة عليها، فإن قام بالنّفقة عليها كان له حق الانتفاع فيركب ما أعد للركوب كالإبل والخيل والبغال

وأصحابه. قال ابن المنذر: رهن المشاع جائز كما يجوز بيعه. وقال الأحناف: يجب أن تكون العين المرهونة متميزة فلا يصح رهن المشاع سواء أكان عقاراً أم حيواناً أم عروض تجارة أم غير ذلك، وخالف في ذلك الأئمة الثلاثة.

(1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 2513).

(2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1603).

(3) ذكره الطبري في تفسيره: 139/3.

(4) قال القرطبي: لما قال الله تعالى: ﴿قَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، قال علماؤنا: فيه ما يقتضي بظاهره ومطلقه جواز رهن المشاع خلافاً لأبي حنيفة

ونحوها، ويحملُ عليها ويأخذُ لبنَ البهيمةِ كالبقيرِ والغنمِ ونحوها<sup>(1)</sup>. والأدلةُ على ذلك ما يأتي:

(أ) عن الشعبي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَبِنُ الدَّرِّ يُحْلَبُ بِتَفْقِيهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَالظَّهْرُ يُرْكَبُ<sup>(2)</sup> بِتَفْقِيهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَحْلَبُ التَّفَقُّةُ»<sup>(3)</sup>.

قال أبو داود<sup>(4)</sup>: وهو عندنا صحيح. وقد أخرجه آخرون منهم البخاري<sup>(5)</sup> والترمذي<sup>(6)</sup> وابن ماجه<sup>(7)</sup>.

(ب) وعن أبي هريرة أيضاً عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِتَفْقِيهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبِنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِتَفْقِيهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ التَّفَقُّةُ» رواه الجماعة<sup>(8)</sup> إلا مسلماً والنسائي.

وفي لفظ: «إِذَا كَانَتِ الدَّابَّةُ مَرْهُونَةً فَعَلَى المُرْتَهِنِ عَلفُهَا، وَلَبِنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ وَعَلَى الَّذِي يَشْرَبُ تَفَقُّةً» رواه أحمد<sup>(9)</sup> رضي الله عنه.

(ج) وعن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «الرَّهْنُ مَحْلُوبٌ مَرْكُوبٌ»<sup>(10)</sup>، أو «مَرْكُوبٌ مَحْلُوبٌ» كما جاء في رواية أخرى<sup>(11)</sup>.

مؤونة الرهن ومنافعه: مؤونة الرهن وأجره حفظه وأجره ردّه على مالكه.

ومنافع الرهن للراهن ونماؤه يدخل في الرهن ويكون رهناً مع الأصل فيدخل فيه الولد والصوف والثمره واللبن، لقوله ﷺ: «لَهُ عُنْمُهُ وَعَلَيْهِ عُرْمُهُ»<sup>(12)</sup>. وقال الشافعي: لا يدخل شيء من ذلك في الرهن. وقال مالك: لا يدخل إلا الولد وفسيل النخل. وإذا أنفق المرتهن على الرهن بإذن الحاكم مع غيبة الراهن وامتناعه كان ديناً للمنفق على الراهن.

الرهن أمانة: والرهن أمانة في يد المرتهن، لا يضمن إلا بالتعدي عند أحمد والشافعي.

- 
- (1) هذا مذهب أحمد وإسحاق، وخالف في ذلك الجمهور من العلماء وقالوا: لا ينتفع المرتهن بشيء والحديث حجة عليهم.
- (2) فاعل يركب ويشرب المرتهن بقريظة العوض وهو الركوب، واحتمال أنه الراهن بعيد.
- (3) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 3526).
- (4) السنن: (الحديث: 3526).
- (5) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 2512).
- (6) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 1254).
- (7) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2440).
- (8) تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي السابق.
- (9) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 472/2).
- (10) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 58/2).
- (11) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 34/3).
- (12) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 33/3).

بقاء الرهن حتى يؤدي الدين: قال ابن المنذر<sup>(1)</sup>: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن من رهن شيئاً بمالٍ فادى بعضه وأراد إخراج بعض الرهن، إن ذلك ليس له حتى يوفيه آخر حقه أو يبرئه.

غلق الرهن: كان من عادة العرب أن الراهن إذا عجز عن أداء ما عليه من دين خرج الرهن عن ملكه واستولى عليه المرتهن فأبطله الإسلام ونهى عنه.

ومتى حل الأجل لزم الراهن الإيفاء وسداد ما عليه من دين فإن امتنع من وفائه ولم يكن إذن له بيع الرهن أجبره الحاكم على وفائه أو بيع الرهن.

فإن باعه وفضل من ثمنه شيء فليما لكه، وإن بقي شيء فعلى الراهن. ففي حديث معاوية بن عبد الله بن جعفر: أن رجلاً رهن داراً بالمدينة إلى أجل مسمى، فمضى الأجل. فقال الذي أرتهن: منزلي. فقال النبي ﷺ: «لا يغلق الرهن<sup>(2)</sup> من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه». رواه الشافعي<sup>(3)</sup> والأثرم<sup>(4)</sup> والدارقطني<sup>(5)</sup> وقال: إسناده حسن متصل.

قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام<sup>(6)</sup>: ورجاله ثقات، إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله.

اشتراط بيع الرهن عند حلول الأجل: فإذا اشترط بيع الرهن عند حلول الأجل، جاز هذا الشرط وكان من حق المرتهن أن يبيعه خلافاً للإمام الشافعي الذي يرى بطلان الشرط. بطلان الرهن: ومتى رجع الرهن إلى الراهن باختيار المرتهن بطل الرهن.



(4) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 58/2).

(5) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 33/3).

(6) بلوغ المرام من أدلة الأحكام: ص 193.

(1) الإجماع: ص 97.

(2) غلق الرهن: أي لا يستحق المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه وهو من باب فرج.

(3) أخرجه الشافعي في «المسند»: (الحديث: 2/